

أزمة «المستقبل» وغياب «اليسار»

حساب الزينة

رغم الاقتران الأيديولوجي والثقافي والاجتماعي بين تيار المستقبل وحركة اليسار الديمقراطي، إضافة إلى اجتماعهما تحت الشعار السياسي لتحالف 14 آذار، فإن ثمة قاسماً مشتركاً بينهما، ألا وهو الأزمة البنوية التي تجعلهما كتنظيمين، مع فوارق في الأحجام والعوارض، شكلين لجنيتين ولداً ميتين. وإذا كان تيار المستقبل، لأسباب مذهبية سياسية ومدنية، قادراً على دخول العناية الفائقة، أو الإيحاء بذلك، فإن حركة اليسار الديمقراطي عاجزة عن ذلك. رغم محاولات الحفاظ على ما بقي منها، وعدم هز جسدها الكرتوني، في ظل «نسيانها» من الآخرين.

لا أدري من نقل العدوى منهما إلى الآخر، ومن جلبَ النحس إلى رفيقه. لعل الظروف هي الأقوى. وهذا هو المرجح. فظروفهما المتوافقة والمختلفة جزئياً انتقالية ولم يتعاملا معها، كل بطريقته، على نحو يبني أحزاباً ويصوغ خطابات. وفيما أخذهما الشعار السياسي الوطني «الكبير» غمماً النظر عن كل حاجات التأسيس والمأسسة، فكرباً وثقافياً وسياسياً وتنظيماً واجتماعياً، ما جعلهما، في أوقات مختلفة، يواجها حقيقة أنهما بالوان هوائيان.

حركة اليسار الديمقراطي نقلت معها، إلى هشاشة الاجتماع، وبالتالي التنظيم، أزمة اليسار العالي اللبناني. ونتيجة لإبرازها إلياس عطا الله (وغياب الشهيد سيمر قصير وابتعاد إلياس خوري) لم تدفع ثمن علاقته التبعية - الشخصية بوليد جنبلاط وحسب، بل استحضرت السؤال الذي لم يلق جواباً داخل اليسار اللبناني منذ عقود: أيهما أولاً السياسة أم الأيديولوجيا، يجري التحرك في السياسة، ولا سيما في اتجاه البرلمان والسلطة عموماً بطريقة براغماتية تدعي الأيديولوجيا وتحمل الشعارات، أو يجري «النضال» فكرباً واجتماعياً بالأساليب اليسارية التقليدية؟

وفيما توهمت الحركة أنها ترتب - تتجاوز الحزب الشيوعي اللبناني، الذي استطاع في ما مضى من العقود اختراق بيئات اجتماعية طائفية، وقعت في حفرة هذا الحزب، وجعل ما استطاعته هو جذب عناصر تربت على براغماتيته السياسية، وأخرى منه ومن خارجه، تربت على نقد جموده الأيديولوجي من جهة، وأسلمته سياسياً، ولا سيما في السنوات الأخيرة من الحرب وما بعدها. وفي ظل هذا صاغت الحركة وطنية نقيضة لوطنية الحزب الشيوعي، أو هي التحقت بتلك الوطنية المناقضة سياسياً لسوريا وللمقاومة في شكلها الراهن. وقبل أن ينفك اجتماع 14 آذار كانت حركة اليسار قد واجهت أزمة الفكرية والسياسية والتنظيمية.

أزمة تيار المستقبل المتطاعة سياسياً إلى حد ما مع أزمة حركة اليسار، مختلفة عنها تنظيمياً وثقافياً. وإذا كانت حركة اليسار نادياً ثقافياً لديه رغبات في السياسة، فإن تيار المستقبل لقاء مذهبي لديه مصالح في السياسة والاقتصاد والاجتماع. وقد ظهرت الاستحقاقات السياسية والأهلية المختلفة، وأخرها الانتخابات النيابية والبلدية.

هشاشة هذا اللقاء وعجزه عن صوغ خطاب يتجاوز نهوض «المارد المذهبي» ودم الرئيس الشهيد، وكما جمعت حركة اليسار بيانها من اللحظة السياسية والحيثيات التنظيمية والمحصلة الثقافية للبعض في لحظة «ولادتها»، كذلك فعل تيار المستقبل مقدماً أوراقه في لحظة

سياسية تشهد تحولاً. هكذا، بات سريعاً، كل من البيان والورقة، من الماضي ومن المفارقات التي لم تترق إلى الكتب والدعوة إلى النقاش. وإذا كانت حركة اليسار قد «رحلت» اختلافها الفكري مع تيار المستقبل ومكونات 14 آذار عموماً، إلى مرحلة ما بعد «النضال الاستقلالي»، فإنها وجدت نفسها مفزعة من مضمونها «الطبيقي والأيديولوجي»، ولم تقبض أكثر من النيابية التمثيلية. إضافة إلى أن الشعار والإطار التضامني ثقافتاً وذاباً وصاعاً في زوارب السياسة.

تتأثر أسباب سياسية وأهلية عدة لتكون هشاشة المستقبل، تنظيمياً، ويتوج عليها بؤس ثقافي. فالمستقبل فُضِرَ كلامه على الشعارات السياسية والتحريض المذهبي، وحين حلت الهدنة على الجبهات السياسية وفدت الاستحقاقات الأهلية. ففي موازاة تأجيل حركة اليسار الهوية الفكرية كان المستقبل بعيداً من هذا الهاجس، الذي لا يكرثر له وجهاً، ويهزأون منه، ولا يندفع له جمهوره. فالعصب الجامع في كل من الحركة والتيار مختلف، عند الأول العصب فكري - سياسي، بينما عصب التيار مذهبي أهلي. والعصبان قد ضُربا، مع فارق أن المذهبية والمال يوفران فرصاً دائمة لتجديده ومعالجته.

التجمع الوطني الديمقراطي:

واحد طه*

قضية شعبنا، مما أوقع القيادة الإسرائيلية في حالة عصبية، حيث بدأت بالتحريض مجدداً على لجنة المتابعة وعلى أعضاء الوفد الذين مثلونا في هذا الموقف الصادق والداعي لنسر والحل، أن القوة أو المزيد من القوة، كما يحلو لغادتها تريد هذا القول، لن تكسر شوكة الفلسطينيين والعرب، وبالتأكيد لن تغير شيئاً ولن تفتي الشعب الفلسطيني عن المضي قدماً لنيل حريته واستقلاله، فمقاومة الاحتلال الأجنبي لأي بقعة في العالم أمر شرعي، اقتره المؤامير الدولية. وكان لأحرار العالم ودوله الحرة الدور الفاعل في دعم هذه الشعوب من أجل إنهاء الاحتلال.

رغم استمرار الحصار على غزة لأكثر من أربع سنوات وحربها الضروس ضد القطاع، فشلت المؤسسة العسكرية في تحقيق أهدافها التي خططت لها ورسمتها، بل زاد هذا الحصار

جاءت القرصنة الدموية التي نفذتها إسرائيل ضد أسطول الحرية لتؤكد مرة أخرى، لها وللعالَم، أن القوة أو المزيد من القوة، كما يحلو لغادتها تريد هذا القول، لن تكسر شوكة الفلسطينيين والعرب، وبالتأكيد لن تغير شيئاً ولن تفتي الشعب الفلسطيني عن المضي قدماً لنيل حريته واستقلاله، فمقاومة الاحتلال الأجنبي لأي بقعة في العالم أمر شرعي، اقتره المؤامير الدولية. وكان لأحرار العالم ودوله الحرة الدور الفاعل في دعم هذه الشعوب من أجل إنهاء الاحتلال.

رغم استمرار الحصار على غزة لأكثر من أربع سنوات وحربها الضروس ضد القطاع، فشلت المؤسسة العسكرية في تحقيق أهدافها التي خططت لها ورسمتها، بل زاد هذا الحصار

وهذه الحرب شعبنا صلابه وقوة، وزاد تضامن الأحرار في العالم وكذلك دولاً مثل تركيا وغيرها، لم تسقط ورقة التوت المسماة «بديمقراطية إسرائيل» في أعين الشعوب المناصرة والحررة فحسب بل وقع حلفاء إسرائيل في حرج كبير أمام شعوبهم مما دفعهم للمطالبة بوقف الحصار على غزة، أو اعتباره حصاراً أمناً وشرسياً. كان للشهداء الذين سقطوا، وللأحرار الذين اشتركوا في أسطول الحرية، الدور الأساس في جعل الاحتلال الإسرائيلي وحصاره على غزة وجداره العنصري القضية المطروحة على الأجدد السياسية إقليمية وعالمياً، وأصبح فك الحصار وكسره مطلباً دولياً، بدأت نتائجه الأولية تظهر من خلال القرار المصري الصحيح بفتح معبر رفح وبصورة دائمة.

دورنا نحن فلسطينيي الـ48

لقد تجلّى موقفنا نحن فلسطينيي الـ48 مثملاً بالوفد الذي شارك في أسطول الحرية، وبقرار لجنة المتابعة العليا للحزب في إسرائيل حيث أكدنا أننا قوة لها دورها السياسي في دعم

لقد تجلّى موقفنا نحن فلسطينيي الـ48 مثملاً بالوفد الذي شارك في أسطول الحرية، وبقرار لجنة المتابعة العليا للحزب في إسرائيل حيث أكدنا أننا قوة لها دورها السياسي في دعم

لقد تجلّى موقفنا نحن فلسطينيي الـ48 مثملاً بالوفد الذي شارك في أسطول الحرية، وبقرار لجنة المتابعة العليا للحزب في إسرائيل حيث أكدنا أننا قوة لها دورها السياسي في دعم

لقد تجلّى موقفنا نحن فلسطينيي الـ48 مثملاً بالوفد الذي شارك في أسطول الحرية، وبقرار لجنة المتابعة العليا للحزب في إسرائيل حيث أكدنا أننا قوة لها دورها السياسي في دعم

ربما يكون الموقف الأخير للحكومة التركية في ما يتعلق بغفلة الحرية هو الذي يستاهل بكل الأهمتا، ويمثل تغيراً مهماً يجري، لكن السؤال الذي يطرح هنا هو: كيف نفهم هذا الموقف؟ لا بد من أن نلاحظ أن تركيا كانت منخرطة في سياسات الحلف الأطلسي، كونها جزءاً منها، وفي ذلك كانت في تحالف وثيق مع الدولة الصهيونية.

وكانت المرتكز الأميركي الثاني بعدها (بعد فقدان المرتكز الإيراني سنة 1979). لكنها كانت تطمح إلى أكثر من ذلك، فعملت على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأن لها موطئ قدم في أوروبا، لكن سنوات من «الزحف» للحصول على الموافقة الأوروبية باعث بالفشل ولن نبحث هنا في أسباب ذلك، ولا في الأسباب التي جعلت البلدان الأوروبية الرئيسية ترفض انضمامها، أو تماطل

وكانت المرتكز الأميركي الثاني بعدها (بعد فقدان المرتكز الإيراني سنة 1979). لكنها كانت تطمح إلى أكثر من ذلك، فعملت على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأن لها موطئ قدم في أوروبا، لكن سنوات من «الزحف» للحصول على الموافقة الأوروبية باعث بالفشل ولن نبحث هنا في أسباب ذلك، ولا في الأسباب التي جعلت البلدان الأوروبية الرئيسية ترفض انضمامها، أو تماطل

تركيا (زعيمته) الشرق!

سلامة كيلة*

حزب أركان في سياق تشكيل «إسلام علماني»، لكنه يحمل الميل الشرقي، رغم أنه عمل على تطبيق كل الشروط التي طالب الاتحاد الأوروبي بها لتسهيل الانضمام إليه.

واظن بأن التحول الأهم تمثل في ميل الرجوازية التركية إلى الاتجاه شرقاً كي تكون قوة لها وزنها بدل أن تكون ملحقه في سياق أوروبي متبلور ويمتلك التطور الأعلى هنا لمنه، وفي هذه الرجوازية بدأت في السير نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشرق (العلا العربية والإسلامية) على أمل أن تصبح قوة مهيمنة، وخصوصاً أنها الأكثر «تطوراً» بين برجوازيات كل هذه البلدان. وهنا باتت مصالحها تتطابق مع حزب العدالة والتنمية، وأصبح هذا الحزب أكثر مقدرة على المسك بالسلطة، وهو الأمر الذي جعله يتجه إلى ثلم سيطرة الجيش وتهميش دوره السياسي، وهذا ما تحقق جزء منه في السنوات الماضية، ويخوض الحزب معركة من أجل إكمالها من خلال التغييرات الدستورية التي يسعى إلى إنجازها عبر استفتاء شعبي، وستلتمس أن يحكم حزب العدالة والتنمية قد وفر للرجوازية بيئة اقتصادية أفضل من خلال الاستقرار الذي أوجده بعد عقود من عدم الاستقرار الحكومي، وكذلك من خلال الحرب التي شنها ضد الفساد المستشري الذي كان يضرب بمجمل الاقتصاد.

هذا الميل فرض حتماً تغيير التصورات عن العلاقة بالدولة الصهيونية، واختلال العلاقة التي تقمها الولايات المتحدة بين مرتكزيها. لكن تركيا تقدمت ببطء في تغيير طبيعة العلاقة مع الدولة الصهيونية حيث عملت على «التخفيف» منها، وعدم صدم «المشاعر» أكثر مما كانت تعمل على قطع العلاقة أو الدخول في صدام. فزيد وما أنبتت على تصورات أخرى، أو كانت نتاج ما هو

ربما يكون الموقف الأخير للحكومة التركية في ما يتعلق بغفلة الحرية هو الذي يستاهل بكل الأهمتا، ويمثل تغيراً مهماً يجري، لكن السؤال الذي يطرح هنا هو: كيف نفهم هذا الموقف؟ لا بد من أن نلاحظ أن تركيا كانت منخرطة في سياسات الحلف الأطلسي، كونها جزءاً منها، وفي ذلك كانت في تحالف وثيق مع الدولة الصهيونية.

وكانت المرتكز الأميركي الثاني بعدها (بعد فقدان المرتكز الإيراني سنة 1979). لكنها كانت تطمح إلى أكثر من ذلك، فعملت على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لأن لها موطئ قدم في أوروبا، لكن سنوات من «الزحف» للحصول على الموافقة الأوروبية باعث بالفشل ولن نبحث هنا في أسباب ذلك، ولا في الأسباب التي جعلت البلدان الأوروبية الرئيسية ترفض انضمامها، أو تماطل



تهمة «الاتصال بعريك أجنبي» مفصلة على محاسن هوحدهم العرب



الخبر

تأسست عام 1953
تصدر عن شركة أخبار بيروت،

رئيس التحرير المؤسس
جنود صالحه
(2007-2006)

مستشار مجلس التحرير
سعيد الحاج

رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول إبراهيم المديت
المكاتب بيروت - فربان - شارع روان - سنتر كونيورد - الطابق
السابق تليفون 017595097 113/59633 ص.ب. 113/59633

www.al-akhaber.com

المطابق 03/252224-01/61115 Tree Ad
التوزيع شركة الوليد 03/828381-01/66314-14

إنجازات رغم وعورة الطريق

مسلسل الأزمات ضعف البدائل أو غيابها

سعد المرزعاتي*

ومن العلاقات الخارجية إلى العلاقات الداخلية، ومن الموازنة إلى مطالب القطاع التعليمي والعمالي (الذي ما لبث أن تراجع أحاده العام حرصاً على الامتحانات وموسم الصيف)... ومن مؤتمر الحوار الوطني وموضوع الاستراتيجية الدفاعية، إلى الحقوق الاجتماعية والإنسانية للمسلمين في لبنان...

ومن الموقف من العقوبات الأميركية والغربية ضد تركيا إلى ملفات الإعدام والقضاء المورط وبعضه في زوارب السياسة والانتفاع... ومن الاتفاقيات الأمنية مع واشنطن تحت ذريعة الهبات... إلى ملفات العلاقة مع دمشق في جوانبها المتعددة...

في مثل هذا المناخ، لا يمكن توقع شيء إيجابي من البحث الدائر اليوم أو غداً، بشأن كل العناوين والملفات الآتية الذكر. لا شك بأن بعض الأمور غير الأساسية سيجري تسليتها استناداً إلى رجحان ما ميزان القوى داخل مؤسسات السلطة، أو إلى تقاطع المصالح في هذا الشأن الاقتصادي- الاجتماعي (خصوصاً) أو ذلك. لكن الأمور المسماة صبرية ستبقى موضوع تجاذب وجدل وخلاف وانقسام حتى نشوء ظروف ومعطيات جديدة، أو حتى بلورة مساومات داخلية أو خارجية جديدة، أو حتى «بعوث الملك أو جحا أو الحمار» كما تقول الرواية الشعبية المعروفة:

وفي رصد أسباب هذا التعثر الذي هو أيضاً، أساساً، عجز وفشل ذريعاً في بناء دولة موحدة وحيوية ومستقلة ومزدهرة، نفع على ثلاثة أسباب جوهرية. أولها افتقار الأطراف التي تقود السلطة (وخصوصاً التي قادتها منذ الاستقلال إلى اليوم) إلى برنامج حقيقي وشامل ومنابر لبناء الدولة والمستلزمات وعناصر وحدتها ومنعتها وتقدمها. فتفتقر إلى هذا الأمر القوى التقليدية والقوى الجديدة، وتفتقر إليه المجموعات المتحالفة في الجهات المتواجدة، كما تفتقر إليه ثنائيات أو ثلاثيات من هنا وهناك. ويصبح الحديث من جانب هذا الفريق أو سواه، وفي هذا الرقم الأثري أو في الرقم المواجه، مسألة دعائية، أو في الغالب الأعم من الأحوال، مسألة جزئية، فلا يجوز في هذا السياق إغفال أن بعض التكتلات قد أقام لنفسه من أسس التعاون ما هو مهم ومؤثر (مزعج عن الموافقة عليه أو عدمها) في مسألة من مسائل الصراع الدائر في لبنان أو المنطقة أو في العالم. ويمثل موضوع المقاومة

العربية في تناقض مع الصهيونية. لم تتوقف مأكبة المؤسسة الإسرائيلية الإعلامية عن التحريض ضد التجمع والقوى الوطنية، باعتبار أن (بلد) أي التجمع هو في نظرم «دقيقة ثقاف وتهمي الأجيال الشابة كي تكون معادية لإسرائيل».

هذا التحريض يندرج ضمن الحملة المستمرة منذ سنوات، بهدف الحد من تأثير خطاب حزب التجمع وبرنامجه السياسي والحد من انتشاره وتوسع صفوفه في أرجاء بلداننا ومدننا العربية، وخاصة بين الشباب والمتقنين، حيث تشير الاستطلاعات التي أجرتها المؤسسة الإسرائيلية نفسها إلى أن هناك التفافاً واسعاً حول التجمع من هاتين الشريحتين، مما يزعج هذه المؤسسة وقلقها، التي تسعى إلى أن تتركس وتحافظ على سياساتها نحو العرب الفلسطينيين التي رسمتها منذ النكبة، والمتمثلة بالخصوع والانصياع للأنظمة العنصرية والتبعية الاقتصادية والقبول بالفتات الذي تراه هذه المؤسسة وتقره بعددٍ عن حقنا في الأرض والمسكن والسياسة الكاملة ضمن المواطنة مع الحفاظ على هويتنا القومية وخصوصيتنا كموطنين أصليين في الوطن.

لذا تسعى هذه المؤسسة بعدما أخفقت في احتواء هذه التوجهات السياسية والبرنامجية للتجمع باللجوء إلى سياسة التخويف والترهيب كي تعيد الفلسطينيين (المواطنين داخلها) إلى إطار تلك السياسات التي عملت بموجبه منذ عام 1948، فحارة تعتقل أفراداً أو قيادات أو تحقق مع آخرين مستعملة التهديد والوعيد، ونحن نعرف أنها تملك أدوات عديدة لتنفذ هذا تطلعاتها، أهمها التهمة الأمنية المعروفة بـ «الاتصال بعميل اجنبي» وهي تهمة أمنية مفصلة على مفاصل موحدة العرب، كما هو معروف في «علم الموضة» One Size للجميع فلقاء الأخ مع أخيه الاجنبي في مقهى في عمان، أو شرم الشيخ أو القاهرة أو لندن يعتبر اتصالاً بعميل اجنبي تستطع إسرائيل أن تلمسه تهمة الاتصال بعميل اجنبي يهدد أمنها، حتى لو رفض المواطن العربي الانجرار إلى نشاط غير قانوني.

وعليه فنحن إذ ندعو كل القوى العربية والفلسطينية إلى أن تحترم ظروف وضماننا وعلتنا حركة وطنية سياسية، فإننا نؤكد أن هذا النهج البائد الذي تتبعه المؤسسة الإسرائيلية لن يردع، ولن يخيف أحداً منا لأننا مؤمنون، بالأسلوب الصليبي القانوني والسياسي المعتمد لدينا، والتواصل مع أبناء أمتنا أيضاً هو حق طبيعي محمي بالمواثيق والقوانين الدولية.

* رئيس التجمع الوطني الديموقراطي الذي باتت تمارسه بعد «أسطول الحرية» والذي يقوم على الضغوط الشديدي عليها و«وضعها تحت القانون» بعدما كانت، وما زالت، فوقه. لكن يجب أن نلاحظ أن ذلك لا يعني أنها باتت معنية بخير فلسطين أو إنهاء الدولة الصهيونية، فإن أكثر ما تريده هو تزييم دورها، وتحول تركيا إلى «زعيم» الشرق. هل سينجح ذلك؟

زيارة لبنان والضاحية، حيث التقينا القباط اللبنانيين من كل الأطراف، وعبرنا عن موقفنا من الحرب الإجرامية، وأنتهت هذه الفرصة لاقول لكل القوى العربية والفلسطينية إن المحافظة على الحركة الوطنية المنظمة المؤلفة من أحرار ومناضلين ببرنامجه يلائم ظروفنا ويقاوم اجتماعة متنامية هو مهمتنا التاريخية. وهي مهمة محدية أكثر في التصدي للاقتلاع وللعنصرية والتمييز الذي نواجهه يومياً، فدعوا شاباناً يكبر ويحمل مشروعنا السياسي الفريد والتميز الذي يشهد له القاضي والداني لأنه نجح في التوفيق بين المواطنة والهوية القومية والوطنية، لقد أصبح حربنا جميعاً للقوى الوطنية التي عاشت مرحلة تحطمت بعد اتفاقية أوسلو، حيث قبلت قيادة حثيث الشروط الإسرائيلية بخصوص عرب الداخل، فيما لم تعترف إسرائيل بنا كموطنين أصليين متساوي الحقوق في دولة ما زالوا يعرفونها دولة الفيل، ومثل التجمع السد الرئيسي ضد عملية الأسرلة الزاحفة لهذا الجزء من شعب فلسطين.

وهنا تفيد العورة إلى ما عثر عنه المناضلين وليد دقة الذي يقضي حكماً مؤبداً قضى منه حتى الآن 24 سنة، في سجون إسرائيل في مقال نشره يوم 2009/12/1، صور فيه حالة الخبط التي آلت به بعد منجبة صبرا وشاتيلا أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وحلل أيضاً كيف وصل إلى حسم موقفه الفريدي بالانضمام للمقاومة العسكرية الفلسطينية حيث قال: «إن حسنا هذا (الموقف) الذي قد تكون حلّ دردياً ممكناً لكنه ليس حلّاً لشعب بأكمله وليس حلّاً للمليون ومئتي ألف عربي من المواطنين العرب في قهيا أو إيلابا» ينتج لنا مساهمة كافية من النضال نحافظ من خلالها على هويتنا القومية ونمارس واجبنا الوطني من جهة، ومن جهة أخرى نحافظ على وجودنا وأن نترزع في أرضنا ونطالب بجدية بمواظنتنا الكاملة، وعليه ليس صدفة أن يصطف غالبية الوطنيين والقوميين في إطار التجمع الوطني الديموقراطي، وليس صدفة أن ينتمي الأخ وليد دقة والعديد من رفاقه في السجون إليه، لأنهم قد راوا فيه الإطار السياسي المنظم الذي لم يتوافر في الماضي قبل قيام التجمع للتعبير كاملاً عن الهوية الوطنية الفلسطينية والقومية

أكثر من هذا الميل الشرقي. إذ تلمستنا تطورات الوضع العالمي بعد الأزمة المالية التي حدثت في أيلول/سبتمبر 2008، فسلاحظنا أن الضعف الذي باتت تعيشه الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي تفكك الهيمنة الأميركية الأميركية وضعف إمكانية هيمنة قوى أخرى، فرض بروز قوى جديدة باتت تسعى لأن تكون جزءاً من القوى الهيمينة التي منها الصين وروسيا، ومنها أيضاً الهند والبرازيل، وهي قوى تمتلك مستوى من التطور أضعف من البلدان الرأسمالية الأساسية لكنها مؤهلة. كما نتعقد - لأن تصبح قادرة على أن تكون مثلها، وقد سمحت الأزمة لها بأن تطور من قدراتها لكي تفرض ذاتها، ولتكون جزءاً من «عالم متعدد الأقطاب»، بل نتعقد - ربما لا نكن المهم هنا هو أن تركيا باتت تعتقد أنه أصبح بمقدورها أن تدخل هذا العالم، وبالتالي باتت مطامحها أكبر من أن تقبل بدور «حجول»، وتغفل بطيء في الشرق. لقد اعتقدت أنها باتت المهابة لأن تصبح هي مركز الشرق وممثلها في العالم المتعدد الأقطاب، وهذا الوضع ربما جعلها تندفع أكثر نحو الشرق من أجل أن تفرص هيميتها، حيث إن تحولها إلى قوة عالمية يرتبط بهذه الهيمينة التي سوف تقود إلى انتقالها إلى مرحلة أعلى في التطور تكون قادرة عبرها على أن تصبح قوة عالمية.

هنا باتت سياسة سياستها الشرقية هي مركز سياستها العالمية، وهذا ما يجعلها في تصادم مع الوضع الذي تأخذه الدولة الصهيونية ضمن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، فتركها تسعى لأن تهيمن هي وليس الدولة الصهيونية، وبالتالي أصبح من الواجب تزييم إسرائيل، وربما كان ذلك هو أساس التصعيد



قبيل انعقاد طاولة الحوار أمس (الأيام ونهرا)

المستعمل هو إلى السبب الثالث الذي يُضاف إلى السببين السابقين ويتفاعل هو الآخر معها بطريقة بالغة الوتوق. فلقد مثل استقطاب القوى المحلية من جانب الخارجية أو سعي القوى المحلية إلى الاستواء بالقوى الخارجية، عاملاً كبيراً الأهمية في تعميق الانقسام اللبناني من جهة، وفي إضعاف وحدة البلاد وشعبها من جهة ثانية. ويبدو أن ذلك سيؤثر بالضرورة أيضاً، على إضعاف سلطة الدولة والنيل من سيادتها، وفي تقادم الصراع وعدم الاستقرار، وخصوصاً حين تحتمد الصراعات الخارجية على غرار ما حصل في السنوات الممتدة ما بين عام 2003 (أي غزو العراق) وعام 2008.

لمست الموازين جامدة ما بين الأطراف. وليست التحولات والمتغيرات بدون أثر. وبسبب ذلك نشهد في هذه المرحلة أو تلك بعض التغيرات والأحداث التي تولد حراكاً في هذا الموضوع أو ذلك، غير أنه بالنسبة إلى لبنان، فالأزمة تستمر وتنتقل، ولا يخلو أسبوع أحياناً، دون أن نشهد متطافراً لها في أمر أو أمور عود، ويكفي أن نذكر أنه في هذه الأشهر الأخيرة احتدم الصراع حول موقف لبنان من العقوبات الأميركية والغربية على إيران، إلى موضوع الموازنة والحقوق الاجتماعية للفلسطينيين... قبيل ذلك دار صراع حول قانون البلديات وحول من الاقتراع... ويسمّر الآن حول الموازنة والعلاقة مع دمشق والأستراتيجية الدفاعية...

لا نقص من كل ذلك أن الصراع أمر غير طبيعي وأن التنافس لا يحصل إلا في بلدنا وبين قوائنا السياسية. المقصود، هو الافتقار إلى البرامج التي يجب أن تتباين مواقف القوى السياسية والاجتماعية ومصالحها بشأنها، دون أن تفقد بالمخاطر الحدود الدنيا من المشتريات الوطنية في الدفاع عن وحدة البلاد وعن سيادة الوطن وحرية واستقلاله وتقدمه... إن هذا الهاجس غائب دون أدنى شك، ولا يتعدى حضوره في أدبيات أو مواقف هذا الطرف أو ذلك حدود الكليشيهات الإعلامية الغارغة من كل مضمون. ويصل هنا إلى النقطة الأخيرة في هذا العدد، وهي الضعف الذي يقارب حدود الغياب للبدائل التي ينبغي أن تمثل عامل ضغط من أجل تغيير هذا الواقع، إن غياب هذه البدائل وضعف قواها يعزلان السبب الرابع، ولو عن غير قصد، لاستمرار أزماتنا ولتفاقمها واستعصائها. هذا ما يجب أيضاً معالجته وتقديم بكل الحدية والمسؤولية الضروريتين ليكون للبنان خلاصا ويتبعه أهل إلى الخروج من الدوامة الهائلة المفتوحة على المزيد من الخسائر والضعف والمخاطر.

* كاتب وسياسي لبناني

الافتقار إلى البرامج التي يجب أن تتباين مواقف القوى ومصالحها بشأنها

ضد الاحتلال والعدوان الصهيوني، في صيغها الوطنية والإسلامية، وفي الصراع اللبناني والإقليمي، عنوان استنشاء بحج دائماً إبران أهميته الرامحة والمستقبلية والتاريخية في كل حديث عن إنجازات الشعب اللبناني. فهنا تبرز البطولات والضحيات والنجاحات اللبنانية التي لا تضاهيها أية بطولات أو تضحيات أو نجاحات، رغم ما سبّله الشعب الفلسطيني من عظيم الصمود والمقاومة والضحية والصبر. أما ثاني الأسباب وربما الأهم، ففي ما يولد الخالي السياسي القائم من أشكال الانقسام والفتنويات واستحالة بناء دولة موحدة وحيوية. على العكس من ذلك، فهذا النظام يبني في كنفه وعلى حساب الدولة الواحدة والموحدة والقومية، أشكالاً من الدويلات والمصنعات والمذهبيات التي تنمو باستمرار وتتوسع إلى المجالات والحقول.